واقع الحوكمة في البنوك الجزائرية من وجهة نظر المدققين الداخليين
(دراسة ميدانية)

The reality of governance in the Algerian banks from the point of view of the internal auditors
(A field study)

-الدكتور ملوكي أوس أستاذ محاضر ب
جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف –الجزائر-
Dr.MELLOUKI Aouce
Chadli Bendjedid University El Tarf –Algeria–
-المستشار ملوكي شوفيق
الأكاديمية الدولية للتعليم والتدريب بالطارف -الجزائر-
Advisor MELLOUKI Choufaik
International Academy of Education and Training El Tarf -Algeria-
الجزائر

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة واقع الحوكمة في البنوك الجزائرية من وجهة نظر المدققين الداخليين (دراسة ميدانية)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق الحوكمة، وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن بينها رفض فرضية الدراسة القائلة تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق الحوكمة، ومن بين توصيات الدراسة يجب على مسؤولي البنوك تشجيع الاهتمام بالحوكمة، مع خلق تحفيزات مادية ومعنوية في سبيل تجسيد الحوكمة بالبنوك الجزائرية. مع اقتراح دراسة تهتم ببناء نموذج للحوكمة بالبنوك التجارية الجزائرية.

الكلمات الدالة: البنوك، و الحوكمة

Abstact

The study analyzed and discussed the reality of governance in the Algerian banks from the point of view of internal auditors (field study), The study aimed to identify the extent to which Algerian banks are committed to governance, The descriptive and analytical approach was used, The study found a number of results, among them the rejection of the hypothesis of the study that Algerian banks are committed to applying governance, Among the recommendations of the study, bank officials should encourage attention to governance, while creating material and moral incentives to reflect the governance of Algerian banks, and proposal for a study concerned with building a model of governance in Algerian commercial banks.

Keywords: banks, governance

مقدمة

إن اتساع حجم المؤسسات إبان الثورة الصناعية الذي جعل من حتمية انفصال الملكية عن الإدارة، والانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، والفضائح المالية مثل فضيحة شركة انرون و فضيحة شركة وورلد كوم سنة 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، كل هذه العوامل جعلت من الحوكمة حتمية بالمؤسسات وخاصة البنوك من أجل التسيير الرشيد، الأمر الذي سوف يساهم في استمرارية البنوك مع خلق قيمة مضافة، التي سوف يكون لها الوقع الايجابي على المستوى الجزئي و الكلي، و على هذا الأساس تناولنا موضوع واقع الحوكمة في البنوك الجزائرية من وجهة نظر المدققين الداخليين.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق الحوكمة ؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الوقوف على مدى التزام البنوك الجزائرية في تطبيق الحوكمة واحترام قواعدها مع تبيان نقاط القوة والضعف الحاصلة في البنوك الجزائرية.

أهداف الدراسة

تتمل أهداف البحث في إبراز:

-أهمية الحوكمة في البنوك الجزائرية

-مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيف الحوكمة

فرضيات الدراسة

-تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق الجوكمة.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في ما يلي:

1-الحدود المكانية: و تتمثل في المديريات العامة للبنوك النشطة في الجزائر

2-الحدود الزمانية: تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من 01 جوان 2013 إلى 30 ماي 2014

3- الحدود البشرية: تستند نتائج الدراسة الميدانية على أراء المدققين الداخلين على مستوى المديريات العامة.

منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة و أهدافها التي سعت لتحقيقيها تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، حيث اعتمدنا المنهج الوصفي الوثائقي لدراسة المصادر الأولية والثانوية في مجالات الشفافية والمدخل المسحي الذي تم من خلال استطلاع أراء المبحوثين وتحليلها وتفسيرها وصولا لأهداف من خلال الإجابة على أسئلتها التي توضح مشكلة البحث و كيفية مواجهتها.

الدراسات السابقة

1- محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك –دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin'Q، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم والمصرفية، عمان، 2008

تناولت هذه الدراسة تحليل استخدام تقنيات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، و تم استخدام المعادلة التقريبية البسيطة Tobin'Q، ومن نتائج الدراسة وجود اثر موجب ما بين قيمة البنك ومخففات مخاطر الائتمان، ومن بين توصيات الدراسة التأكيد على استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان من قبل البنوك التجارية الأردنية للحد من مخاطر المحفظة الائتمانية والتعثرات الائتمانية، وذلك لضمان عائد مقبول للمالكين وحملة الأسهم.

2-خضرة صديقي، مدى مساهمة البنوك في تحقيق حوكمة الشركات (**دراسة حالة:** الرياض وحدة مطاحن بشار)، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في تسيير الموارد البشرية، جامعة تلمسان، 2011

تناولت الدراسة بالتفصيل مساهمة البنوك في تحقيق حوكمة الشركات، وقد تم استخدم المنهج الوصفي والتحليلي، ومن بين ما توصلت إليه الدراسة الجزائر بعيدة كل البعد عن ركب الدول المتقدمة في مجال حوكمة الشركات، و من بين توعية الدراسة يجب معالجة العمليات خارج الميزانية ضمن البيانات المالية حسب المعايير الدولية.

3- أوس ملوكي، دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك، أطروحة دكتوراه، تخصص تدقيق ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2016

هدفت هذه الدراسة لمناقشة دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك-دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية-، وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها :الاعتماد على معايير التدقيق الداخلي يعمل على تحقيق أهداف الحوكمة بالبنوك، ومن بين توصيات الدراسة يجب أن يكون المدقق الداخلي مستقلا يجب أن يكون تابعا للجنة التدقيق عوض الرئيس المدير العام، مع إرسال التقارير للجنة التدقيق، والعمل على تجنيب المدقق الداخلي العلاقات التي تثير الشكوك في موضوعيته.

الجزء النظري

أولا-المفهوم اللغوي

يعود مصطلح الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ومهارات ربان السفينة الإغريقية في مواجهة الصعوبات المتواجدة في البحر، وما يمتلكه من صفات أخلاقية سامية من خلال الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ضد المخاطر المحدقة، فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالما، يطلق على هذا الربان (Good Governer) والتي تعني المتحوكم الجيد (الخضيري، 2005،:8) ومفهوم الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب و هي (بن الزاوي و نعمون، 2012) :

-الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه و الإرشاد.

-الحكم: ما تقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك الإنساني، والحكم وتسيير الأفراد يعتمد على جوانب قانونية وتنظيمية وعلى كاريزمة القائد.

-الإحتكام: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية و ثقافية ودينية وخبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة التي تجعل من المتحوكم قائدا ومثالا يقتدى به.

ثانيا-التعريف العلمي للحوكمة في البنوك

عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) الحوكمة بأنها نظم يتم بواسطة توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات و المسؤوليات بين المشاركين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة و المديرية، وغيرهم من ذوي المصالح، وتصنع القواعد والأحكام لإتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة المساهمة، وبهذا الإجراء، فإن حوكمة الشركات تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء، يجب أن توفر الحوكمة الجيدة للشركات حوافر لمجلس الإدارة و للإدارة من أجل السعي لتحقيق أهداف الشركة ومساهميها، كما يجب أن تشمل الحوكمة الرقابة الفعال (صديقي ، 2011،: 17-16).

أما البنك الأسيوي للتطوير فقد عرف الحوكمة بأنها الطريقة التي تدار بها السلطات من أجل تسيير الموارد الوطنية الاقتصادية و الاجتماعية بغرض التطور

(developpement agricole, 1999 ; 4 Fond international de)

من التعريفين السابقين يمكن القول بأن الحوكمة في البنوك هي بمثابة النظام الذي تمارس به سلطات الإدارة بالبنك بطريقة عقلانية وعلمية ومستعملة المرجعيات التي لها تأثير في قرارات القائد كالعامل الديني والتجارب السابقة وثقافة المؤسسة، مستعملة الأدوات القانونية على المستوى الكلي والجزئي بغرض تحسين الأداء بالبنك الذي سوف ينجر عنه قيمة مضافة للبنك وللدولة و تحديد المسؤوليات من أجل أخذ قرار مناسب من تحفيز وعقاب و تعظيم المنافع المتبادلة ومنع حالات التضارب في المصالح، وإدارة المخاطر وتجسيد العمليات الرقابية والحد من حالات الفساد مع قيام مجلس الإدارة نيابة عن المستثمرين بمساءلة المديرين ومحاسبتهم على أدائهم لتحقيق أهداف البنك، كل هذه الأمور سوف ترفع من شأن البنك ونحافظ على أحد الفروض المحاسبية المتمثل في استمرارية المؤسسة، الذي سوف ينعكس بالإيجاب على مردودية المؤسسة والأطراف ذات العلاقة.

ثالثا: خصائص الحوكمة

يتضمن مصطلح الحوكمة في البنوك الخصائص التالية (حماد 2005):

1- الانضباط: يعرف الانضباط على أنه سلوك أخلاقي يقوم بتهذيب النفس و تربيتها على تأدية الواجب بإتقان و التقيد بالنظام و إطاعة الأوامر و قوانين البنك بدون مراقب خارجي (حسان، 2008،:6)

من خلال هذا التعريف يتبين لنا بأن الانضباط هو قضية جوهريهو أحد الركائز الاساسية لنجاح أي مؤسسة مهما كان نوعها، و بغياب الانضباط سوف تفقد المؤسسة مصداقيتها في محيطها الداخلي و الخارجي، الأمر الذي يرفع من نسب فشلها في مجتمع الاعمال، فبوجود أفراد يتمتعون بروح المسؤولية و الانضباط فإنهم سوف يحققون أهداف البنك و المجتمع، و التجارب الدولية بينت هذا الأمر و ما فضيحة شركة انرون ووورلد كوم إلا عينة بسيطة لتأثير عامل الانضباط في نجاح المؤسسات.

ونجد المفكر الجزائري مالك بن نبي يصرح: الحياة الاقتصادية لا ترتبط فقط بأجهزة ذات طابع فني وماليو تنظيميي بل هي قبل ذلك مرتبطة بأجهزة نفسية موجودة في المعادلة الشخصية لدى الفرد الذي يفكر فيالخطط والذي ينفذها. و هذه المعادلة ليست من المعطيات البسيطة التي نجدها تلقائيا في الجهاز الميكانيكي الذي نقتنيه لتجهيز مصنع، ولكنها شيء يكتسب جنبا إلى جنب مع تكوين و نمو ثقافته (حسان،:6)

مما سبق يمكن القول بأن الإنضباط هو إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح.

2-الشفافية: عرفت الشفافية على أنها حق المواطنيين في الوصول إلى البيانات والإطلاع على المعلومات وآليات صنع السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقة ومعرفة آليات إتخاذ القرار المؤسسي ووضع معايير أخلاقية على إكتشاف الفساد (هلال، 2007،:59).

ومن شروط الشفافية يجب احترام الوقت المناسب، وأن يعقب الشفافية مساءلة، ومما سبق يتبين لنا أن الشفافية هي الإفصاح بطريقة أنية وموثوقة بصورة حقيقية وواضحة و مفيدة لكل ما يحدث الخاصة بالاستراتيجيات وأنشطة وأداء البنك و توفير مناخ خصب لإتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

3-الإستقلالية: تتمثل في عدم وجود تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل، و نجد منظمة الأنتوساي تنادي بالاستقلالية المالية والتنظيمية للمؤسسات، وترى فيها الوحيدة القادرة على ضمان الشفافية والحوكمة والاستعمال الرشيد للأموال العامة والعمل على مكافحة الفساد (الأنكوساي، 2010،:4)، والاستقلالية تقتضي ان يمارس الفرد أعماله بأمانة وإستقامة وموضوعية وبدون تحيز لجهة معينة، وتشمل كلا من الاستقلال بمفهومه الذهني والفعلي، وتعد كذلك جوهر التدقيق الخارجي والمميز لها، والاستقلالية توفر مناخ خصب لنجاح أي مؤسسة مهما كان نشاطها، و معظم أخلاقيات لمختلف الأعمال تنادي بالاستقلالية لما فيها اثر ايجابي لتجسيد الشفافية والمسائلة والإفصاح، الأمر الذي سوف يوصلنا لحوكمة بالبنك.

4-المساءلة: ظهرت المساءلة منذ القدم حيث نجد في شريعة حمو رابي تقوم باعدام من تمسك بيده أشياء مسروقة، أما أرسطو فإنه يفضل صرف الأموال جهرا أمام سكان المدينة (السبيعي، ،2010،:36) ، وعرفت المساءلة على أنها الإستعداد لقبول اللوم عن الفشل أو قبول الثناء والتقدير عن النجاح و الانجاز و تشمل شرحا وتفسيرا للأسباب المؤدية لذلك وما يجب فعله لتصحيح هذا الموقف

ونظرا لأهمية المسائلة فقد أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992م ، يجب أن يقوم المساهمون بمسائلة مجلس الإدارة، وكلاهما له دور فعال في تفعيل المسألة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في الإفصاح عن البيانات والمعلومات اللازمة للمساهمين و في الوقت المناسب وبطريقة شفافة تعمل على كشف الحقائق و عدم تضارب المصالح ، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كملاك.

مما سبق يمكن القول بأن المساءلة هي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من طرف هيئة أو أشخاص مكلفون من طرف المساهمين، يتمتعون بسلطة تمنحهم حق المساءلة، ويمكن لهذه السلطة تقديم اللوم عند الفشل مع تقدير الانحرافات الحاصلة والاستفسار عن مسبباتها وتقديم الثناء وتشجيع المستخدمين عند النجاح مع التحري في مسببات هذا الأخير، هذا الأمر سوف يجسد الحوكمة و

يعمل على تحقيق أهداف المؤسسة ومن خلق فوائض قيمة والحفاظ على استمرارية المؤسسة، الأمر الذي سوف تكون له انعكاسات ايجابية على المستوى الجزئي و الكلي.

5- المسؤولية: تتمثل في وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذات المصلحة في البنك من إدارة، وجلس إدارة، ومساهمين، وموردين، و نجد الدين الإسلامي الحنيف أولى عناية كبيرة للمسؤولية حيث يقول الرسول صلى الله عليه و سلم: ألا كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع، وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته، و هو مسؤول عنهم، والمرأة راعية عن بيت بعلها وولدها وهي مسؤولة عنهم، والعبد راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع و كلكم مسؤول عن رعيته (العمر، 1999،:39).

إن اتسام الفرد بالمسؤولية سوف يرفع من أداء الموظفين بالنك، و يرفع من درجة الشفافية والمسائلة، ويعمل على تحقيق الحوكمة.

6- العدالة: وتتمثل في إحترام حقوق مختلف الأطراف أصحاب المصلحة في البنك، و نجد الدين الاسلامي الحنيف يولي عناية كبيرة للعدالة حيث يقول الله عز وجل: (ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا، أعدلوا هو أقرب للتقوى) (سورة المائدة;8. وقد بينت التجارب بأن أي مؤسسة تجسد فيها العدالة فإن النتيجة الحتمية هي النجاح، أما المؤسسات التي لا تحترم فيها حقوق موظفيها و زبائنها فمآلها هو الفشل، و بنيت المؤسسات والدول العريقة على عدة مرتكزات ومن بينها العدل.

7- المسؤولية الإجتماعية: ظهرت المسؤولية الإجتماعية بشكل جدي مع كل الأديان وبالأخص الدين الإسلامي الحنيف الذي يركز على التكافل الإجتماعي من خلال الزكاة والصدقات، وفي النظريات الحديثة للتسويق فالمسؤولية الاجتماعية هي عنصر من عناصر المزيج الاتصالين فهي أداة مهمة للتعريف بالمؤسسة مع قيمة اجتماعية وأخلاقية، إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مرتبط بالإصلاح الإقتصادي ويرتكز على مفهوم الإلتزام تجاه مجموعة من الأطراف الداخلية والخارجية كالمساهمين، العملاء والموردين، و تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها إلتزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الإقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة وعليه فالمسؤولية الاجتماعية هي النظر إلى البنك كمواطن جيد.

الجزء التطبيقي

أولا: بيانات ومتغيرات الدراسة الميدانية

1-بيانات الدراسة الميدانية

في هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على جمع البيانات و المعلومات من مصدرين:

-مصادر ثانوية: وتتمثل في مراجع في الحوكمة و ذلك من خلال الإطلاع على الكتب والدراساتالسابقة من رسائل ماجستير و أطروحات دكتوراة و مقالات علمية محكمة.

-مصادر أولية: وتتمثل في تصميم استبيان يوزع على المدققين الداخليين و من لهم علاقة مباشرة بالتدقيق بالحوكمة، مع تحليل المعلومات من خلال برنامج SPSS الاحصائي واستخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة من أجل الحصول على مؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-مجتمع و أداة الدراسة الميدانية

- **مجتمع الدراسة الميدانية**

يعرف مجتمع الدراسة على أنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فهو جميع الأفراد أو الأشياء المكونة لموضوع الدراسة (القحطاني، 2010 :154).

وتعرف العينة بأنها مجموعة من المفردات المسحوبة من مجتمع احصائي حسب معايير محددة، وحتى تكون هذه المجموعة الجزئية ممثلة للمجتمع الذي سحبت منه تمثيلا صادقا وغير متحيز فإنه يشترط أن تكون مسحوبة بطريقة عشوائية، أي أن يكون لكل مفردة من مفردات المجتمع احتمال في أن يكون ضمن مفردات تلك المجموعة الجزئية (العينة) (السبيعي،:150-151).

و عليه، بناءا على إشكالية الدراسة و الأهداف التي تصبوا للوصول إليها فقد تم تحديد مجتمع الدراسة من المدققين الداخلين في البنوك التجارية العاملة بالجزائر، حيث تم تقسيم البنوك إلى بنوك تجارية عمومية و بنوك تجارية خاصة، مع توزيع الاستبيان على المديريات العامة من أجل الوقوف على نتائج أكثر دقة، و مجتمع الدراسة يتكون من المدققين الداخليين بالمديريات العامة بالبنوك.

وتم اعتماد أسلوب الحصر الشامل في سحب أفراد مجتمع الدراسة، و ذلك نظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة،يبلغ عدد البنوك العاملة في الجزائر 20 بنك (6 بنوك وطنية و 14 بنك أجنبي)[1] وتم استبعاد بنكين، حيثالتدقيق الداخلي ب بنك HSBC Algeria(succursale) يتم بالمديرية الجهوية بدبي- الإمارات العربية المتحدة- أما بنك Housing bank فقد رفض مسؤولي التدقيق استلام الاستبيان.

تم توزيع 101 استبيان و تم استرداد 83 استبيان بمعدل 82.18%، و بعد تفحص الاستبيانات المسترجعة لم يتم استبعاد أي من الاستبيانات نظرا لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان.

جدول رقم 1 يبين توزيع الاستبيانات على المديريات العامة للبنوك التجارية العاملة في الجزائر والمستردة منها

العدد	اسم البنك	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المحصل عليها
01	بنك البركة	7	7
02	بنك التنمية المحلية	5	5
03	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	20	15
04	البنك الوطني الجزائري	8	5
05	بنك خليج الجزائر	4	3
06	القرص الشعبي الجزائري	10	6
07	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	7	6
08	البنك العربي	3	3

[1] احصائيات من وزارة المالية لسنة 2014

09	بنك المؤسسة العربية المصرفية	2	2
10	Societé generale	4	3
11	City bank	3	3
12	Bnp Paribas	2	2
13	Natexis bank	5	4
14	Trust bank	4	2
15	البنك الخارجي الجزائري	6	6
16	Fransa bank	4	4
17	Credit agricole	3	3
18	بنك السلام	04	04
المجموع	-	101	83

المصدر: من إعداد الباحثان

-أداة الدراسة الميدانية

يحتوي الاستبيان على جزئين و هما:

الجزء الأول: يحتوي على البيانات العامة لعينة الدراسة والمتمثلة في السن، والجنس، والمستوى العلمي.

الجزء الثاني: و يمثل محور الدراسة و يتكون من 7 فقرات

وكانت الإجابات على كل فقرة مكونة وفق مقياس ليكرت الخماسي بالجدول رقم 4

جدول رقم 2 يبين الإجابات وفق مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: (القاضي و البياتي، 2007: 112-114)

و عليه فإن:

- فالدرجة 1 تمثل الاستجابة غير موافق بشدة و بذلك يكون وزنها النسبي هو 20%
- فالدرجة 2 تمثل الاستجابة غير موافق و بذلك يكون وزنها النسبي هو 40%
- فالدرجة 3 تمثل الاستجابة محايد و بذلك يكون وزنها النسبي هو 60%
- فالدرجة 4 تمثل الاستجابة موافق بشدة و بذلك يكون وزنها النسبي هو 80%
- فالدرجة 5 تمثل الاستجابة موافق بشدة و بذلك يكون وزنها النسبي هو 100%

ثانيا: اختبار الاستبيان و تحليل خصائص البيانات العامة لعينة الدراسة

1-اختبار صدق الاستبيان

- **الاتساق الداخلي:** يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، و قد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبيان و الدرجة الكلية للمجال نفسه.
- **ثبات الاستبيان:** يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذ الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، و هذا ما يمثل الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة لأن الأداة المتذبذبة سوف تكون نتائجها مضللة.
- **نتائج اختبار الاتساق الداخلي**

الجدول رقم 3 يبين معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الكلي

جدول رقم 3 يبين نتائج الصدق الداخلي

م	الفقرة	معامل بيرسون للإرتباط	القيمة الاحتمالية
1	يتخذ المجلس القرارات الضرورية التي من شأنها التقيد والالتزام التام بمعايير الحوكمة.	0.846	0.000
2	يشكل المجلس لجان مستقلة لمتابعة تطبيق معايير الحوكمة بالبنك	0.871	0.000
3	يهتم البنك بتدريب الموظفين والمسئولين على معايير الحوكمة وتطبيقاتها.	0.901	0.000
4	يستعين البنك بمؤسسات استشارية ذات خبرة لعمل دراسة و وضع برنامج زمني لتطبيق معايير الحوكمة البنك.	0.867	0.000
5	يتابع البنك حدث الإصدارات لمعايير الحوكمة و تحرص على تطبيقها بما يضمن تطور الأداء.	0.792	0.000
6	يدرك القائمين على إدارة البنك للمزايا التي تتحقق بتطبيق معايير الحوكمة من الميزة التنافسية و تجنب المخاطر والسمعة الحسنة.	0.876	0.000
7	يواجه البنك معوقات و مشاكل في تطبيق معايير الحوكمة.	0.811	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج spss

يوضح الجدول رقم 3 معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال و الدرجة الكلية للمجال الكلي، و الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية01. 0 =α و 0.05=α حيث تراوحت ما بين (0.792 و 0.901) و عليه يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

-اختبار ثبات الاستبيان

تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان ويبين جدول رقم 4 أن معاملات الثبات مرتفعة مما يطمئن الباحث من استخدام أداة الدراسة في عملية البحث.

البيان	معامل ألفا كرونباخ	0.741

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج spss

من الجدول رقم 4 نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة و بلغت 0.741 و هذا ما يوضح بأن معامل الثبات مرتفع، وعليه يكون الاستبيان في صورته النهائية قابل للتوزيع و يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

2-تحليل خصائص البيانات العامة لعينة الدراسة

-توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

جدول رقم 5 يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	15	18.07
25-35 سنة	29	34.94
35-45 سنة	31	37.35
أكبر من 45 سنة	8	9.64
المجموع	83	100

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الاحصائية عن طريق برنامج spss

يبين الجدول رقم 5 فإن 18.07% من عينة الدراسة سنهم أقل من خمسة وعشرين سنة، و34.94% من عينة الدراسة سنهم يتراوح ما بين خمسة وعشرين وخمسة و ثلاثين سنة، 37.35% من عين الدراسة محصور ما بين خمسة وثلاثين سنة وخمسة وأربعين سنة، 9.64% من عينة الدراسة سنهم أكبر من خمسة وأربعين سنة، وهذا ما جعل النسبة الأعلى من عينة الدراسة هم في الفئة العمرية التي تتراوح ما بين خمسة وثلاثين سنة وخمسة وأربعين سنة، ويليها الفئتين العمريتين احداهما تتراوح ما بين خمسة وعشرين سنة

وخمسة وثلاثين سنة وأخرى تتجاوز الخمسة و أربعين سنة، وأخيرا نجد الفئة العمرية الأقل من خمسة وعشرين سنة، النتائج السابقة تبين نضج عينة الدراسة وتمتعهم بقدر كبير من الخبرة المهنية بالإضافة على عمل بنوك عينة الدراسة إلى الدفع بالفئات الشبانية لقدرتها على العطاء وتتوافر فيها صفات التجديد وامتلاكهم للنشاط الذهني والجسدي الأمر الذي سينعكس بالإيجاب لمنح هذه البنوك توفير إطارات مستقبلية عالية المستوى.

-توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم 6 يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	لنسبة المئوية
ذكر	64	77.11
أنثى	19	22.89
المجموع	83	100

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج spss

يبين الجدول رقم 6 بأن 22.89% من عينة الدراسة هم من النساء و 77.11% من عينة الدراسة من الرجال، و هذا ما يفسر على أن الرجال يقبلون على العمل في البنوك في مجال التدقيق الداخلي لأسباب مختلفة أكثر من الإناث نظرا لطبيعة مهمة التدقيق التي تحتم غالبا أن يقوم بها الرجال عوض النساء.

-توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

جدول رقم 7 يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	70	84.34
ماجستير	7	8.43
أخرى	6	7.23
المجموع	83	100

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج spss

يبين الجدول السابق بأن 84.34% متحصلون على شهادة الليسانس وتليها 8.43% متحصلون على شهادات الماجستير و أخيرا 7.23% متحصلون على شهادات أخرى، ونجد مجموع المتحصلون على شهادة الليسانس فأكثر يمثلون 92.77% من مجموع العينة ويعود هذا الأمر إلى توافر عدد كبير من المؤهلين جامعيا في سوق العمل الجزائري و هذا ما سينعكس بتطوير القطاع البنكي و يمكن القول ان إرتفاع مستوى اطارات البنوك، إلا أنه نلاحظ انعدام حملة شهادة الدكتوراه والتي بإمكانها إعطاء دفع قوي للبنوك الجزائرية.

ثالثا: تحليل النتائج و اختبار فرضية الدراسة

قبل القيام بعملية التحليل يجب التذكير بالأساس الذي بني عليه التحليل من خلال ترميز وادخال البيانات للحاسب الآلي حسب مقياس ليكرت مع استخدام اختبار T للعينة الواحدة (Test T pour échantillon unique) لتحليل فقرات الاستبيان، تكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية[2] والتي تساوي 1.987، أو إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60 %، وتكون أراء العينة محايدة إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05. والجدول رقم 8 يبين تحليل واختبار فرضية محور الدراسة.

جدول رقم 8 يبين تحليل و اختبار فرضية محور الدراسة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	يتخذ المجلس القرارات الضرورية التي من شأنها التقيد والالتزام التام بمعايير الحوكمة	2,34	0.234	46.80	1,21	0.000
2	يشكل المجلس لجان مستقلة لمتابعة تطبيق معايير الحوكمة بالبنك	2,45	0.524	49	1,35	0.000
3	يهتم البنك بتدريب الموظفين والمسئولين على معايير الحوكمة وتطبيقاتها	1,89	0.365	37,80	1,22	0.000
4	يستعين البنك بمؤسسات استشارية ذات خبرة لعمل دراسة و وضع برنامج زمني لتطبيق معايير الحوكمة البنك	1,89	0.365	37.80	1,22	0.000
5	يتابع البنك أحدث الإصدارات لمعايير الحوكمة و تحرص على تطبيقها بما يضمن تطور الأداء	2,20	0.634	44	1,28	0.000
6	يدرك القائمين على إدارة البنك للمزايا التي تتحقق بتطبيق معايير الحوكمة من الميزة التنافسية و تجنب المخاطر والسمعة الحسنة.	2,80	1.254	56	1,23	0.000
7	يواجه البنك معوقات و مشاكل في تطبيق معايير الحوكمة	4,38	0.867	87.60	2,3984	0.000
	جميع الفقرات ماعدا السطر 7	2.26	0.559	45.23	1.25	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الاحصائية عن طريق برنامج spss

من بين نتائج الجدول السابق فقد لوحظ أراء أفراد العينة في الفقرة الأولى وبلغ الوزن النسبي 46.80% ومستوى دلالة 0.000 و هي أقل من 0.05 بمعنى لا يتخذ المجلس القرارات الضرورية التي من شأنها التقيد والالتزام التام بمعايير الحوكمة، في حين أفراد العينة حيث بلغ الوزن النسبي في الفقرة الثانية 49% ومستوى دلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 بمعنى لا يشكل المجلس لجان مستقلة لمتابعة تطبيق معايير الحوكمة بالبنك، كما يتضح في الفقرة الثالثة قد بلغ الوزن النسبي 37,80% ومستوى دلالة 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل لا يهتم البنك بتدريب الموظفين والمسئولين على معايير الحوكمة وتطبيقاتها، أما في الفقرة الرابعة فقد بلغ الوزن النسبي 37.80% ومستوى دلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 وهذا ما يوضح لنا لا يستعين البنك بمؤسسات استشارية ذات خبرة لعمل دراسة ووضع برنامج زمني لتطبيق معايير الحوكمة البنك، أما في الفقرة الخامسة فقد بلغ الوزن النسبي 44% ومستوى دلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل لا يتابع البنك أحدث الإصدارات لمعايير الحوكمة وتحرص على تطبيقها بما يضمن تطور الأداء، ونجد في الفقرة السادسة فقد بلغ الوزن النسبي 56% ومستوى دلالة 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أنه لا يدرك القائمين على إدارة البنك للمزايا التي تتحقق بتطبيق معايير الحوكمة من الميزة التنافسية و تجنب

[2] يتم حسابها من جدول student

المخاطر والسمعة الحسنة، ونجد في الفقرة السابعة فقد بلغ الوزن النسبي 87.60% ومستوى دلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل يواجه البنك معوقات و مشاكل في تطبيق معايير الحوكمة، والنتيجة العامة لآراء أفراد الدراسة تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات لمحور الدراسة تساوي (2.26) والوزن النسبي لها يساوي (45.23%) و هي أقل من الوزن المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة المحسوبة (1.25) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.987) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) و هي أقل من (0.05).

وعليه من نتائج و تحليل محور الدراسة نرفض الفرضية القائلة تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق الحوكمة

خاتمة

من خلال تناولنا لموضوع واقع الحوكمة في البنوك الجزائرية من وجهة نظر المدققين الداخليين (دراسة ميدانية)،تم معالجة إشكالية الدراسة المطروحة والتي هي كالتالي ما مدى البنوك الجزائرية بتطبيق الحوكمة؟، ومن خلال الجزئين النظري والتطبيقي، وانطلاقا من الفرضية الأساسية، وباستخدام الوسائل والأدوات المشار إليها، يمكن عرض نتائج اختبار الفروض، نتائج هذه الدراسة، التوصيات المقدمة، وآفاق البحث في ما يلي:

1-نتائج اختبار الفروض

انطلاقا من طريقة المعالجة التي تم الاعتماد عليها والتي جمعت ما بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية تم التوصل أثناء اختبار الفروض إلى النتيجة التالية:

- عدم قبول الفرضية القائلة تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق الحوكمة.

2-عرض نتائج الدراسة

-للحوكمة مجموعة من المفاهيم اللغوية والعلمية، والخصائص.

-الفئة العمرية الشائعة من عينة الدراسة تتراوح ما بين خمسة وثلاثين سنة وخمسة وأربعين سنة، الذكور يمثلون الفئة الشائعة حسب متغير الجنس، والمتحصلون على شهادة الليسانس يمثلون الفئة الشائعة من عينة الدراسة.

3-توصيات الدراسة

استنادا على الجزء النظري و بناءا على نتائج الجانب العملي منها و نتائج التحليل الاحصائي للاستبيان، فقد تمت التوصية بما يلي:

1- يجب على مسؤولي البنوك تشجيع الاهتمام بالحوكمة، مع خلق تحفيزات مادية ومعنوية في سبيل تجسيد الحوكمة بالبنوك الجزائرية.
2- إقامة شراكة ما بين البنوك الجزائرية من جهة والجامعات الجزائرية، ومختلف الهيأت الوطنية والأجنبية المختصة في الحوكمة من جهة ثانية بغرض تجسيد الحوكمة المؤسسية بمختلف البنوك الجزائرية.

4-آفاق البحث العلمي

- دراسة حول بناء نموذج للحوكمة بالبنوك التجارية الجزائرية.

قائمة المراجع

1-القرأن الكريم

2-صحيح البخاري

3-الكتب

- الخضيري ، محسن أحمد، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005
- دلال القاضي ومحمود البياتي، منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات بإستخدام البرنامج الإحصائي spss، ط1، دار الحامد، عمان الأردن، 2007
- طارق عبد العال حماد حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصاريف، الدار الجامعية، عين شمس، 2005
- فؤاد عبد الله العمر، أخلاق العمل و سلوك العاملين في الخدمة العامة و الرقابة عليها من منظور اسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب-البنك الاسلامي للتنمية-، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، المملكة العربية السعودية، 1999

- محمد حسين عبد الغني هلال، مهارات مقاومة الفساد، مركز تطوير الأداء و التنمية، القاهرة، 2007

4-الدوريات

- الأنكوساي، اتفاقيات جوهانسبورغ، جنوب افريقيا، 27 نوفمبر 2010

5-أطروحات الدكتوراه

- عبد الله بن سعيد آل عبود القحطاني، قيم المواطنة لدى الشباب و اسهامها في تقرير الأمن الوقائي، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2010
- فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2010

6-مذكرات الماجستير

- صديقي خضرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان مدى مساهمة البنوك في تحقيق حوكمة الشركات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011

7-المؤتمرات

- تقية محمد المهدي حسان، وصفة جديدة للتحدي و ادارة المخاطر بالمؤسسة-الانضباط الذاتي للأفراد- الملتقى الدولي الثالث حول:-استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات-:الآفاق و التحديات، جامعة الشلف،نوفمبر 2008
- عبد الرزاق بن الزاوي وإيمان نعمون، إرساء مبادىء الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، (الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلة للحد من الفساد المالي و إداري)، 06 ـ 07 ماي 2012

8-المراجع الأجنبية

Fond international de développement agricole, la bonne gouvernance : une mise au point, rome, Italie, 8-9 septembre 1999